TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/45/L.1/Add.3
19 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والأربعون
جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والأربعين

المقرر: السيد فيليب مرلان (فرنسا)

البند ٤: الترابط (تابع)

المتكلمون:

الأمانة	مصر
الصين	بولندا
سري لانكا	أوغندا
السنغال	البرازيل
سويسرا	بلغاريا
ماليزيا	جنوب أفريقيا
كوبا	الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
غواتيمالا	أوروغواي
النرويج	

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 00 56
Tel. No. 907 5656/5655

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: أسباب الأزمة المالية وإدارتها، والحيلولة دون نشوئها

(البند ٤ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- قال **مدير شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية** إن بإمكانه أن يطرح ستة أسئلة ذات طابع عام ناشئة عن تقدم العولمة المالية والأزمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي: السؤال الأول هو حين يكون منشأ الأزمات هو التحركات الرأسمالية الكبيرة الحجم هل يملك النظام المالي الدولي القدرة على الاستجابة لذلك على النحو الفعال؟ والثاني هل قامت المؤسسات النقدية ومؤسسات التمويل الإنمائي الدولية بتوصيف السياسات التي تُعتبر أنسب من أجل تحقيق انتعاش البلدان المتأثرة بهذه الأزمة؟ والثالث، هل تم تقاسم عبء تثبيت الوضع المالي بعد الأزمة بشكل متساوٍ بين الحكومات والمقترضين وجهات الإقراض الخاصة؟ والرابع، هل إن سياسات البلدان الصناعية مصممة تصميماً جيداً وكفيلاً بتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي؟ والخامس، هل هناك عناصر ضُمِّنت في برامج التثبيت والتكيف تحمي قطاعات السكان المعرضة للتأثر السريع؟ والسادس، هل مُثِّلت البلدان النامية التي تأثرت أشد التأثر بمفعول الأزمة تمثيلاً ملائماً في أجهزة اتخاذ القرارات التابعة للمجتمع الدولي وهل اشتركت بصورة كاملة على النحو الذي يقتضيه تمثيلها؟

٢- وقال **رئيس فرع السياسات النقدية والإنمائية** والمنسِّق المسؤول عن تقرير التجارة والتنمية إنه بعد إعداد هذا التقرير فإن أزمة انتابت الاقتصاد الروسي وازداد عدم الاستقرار المالي العالمي عمقاً. ويجري وضع ورقة معلومات أساسية عن الأزمة الروسية، تقوم بإعدادها بصورة مشتركة أمانتا الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ستتم إتاحتها للوفود. وإن الاقتراض المالي العالمي الراهن يوفر سنداً إضافياً للقلق الذي أُبدي في تقرير التجارة والتنمية بشأن مخاطر النهج المتمثل في رفع الأيدي عن التمويل والآثار الضارة الناجمة عن عدم الاستقرار المالي والتي تلحق بالتنمية وبعملية العولمة.

٣- وخلص التقرير، في جملة أمور، إلى أن الأزمة في شرق آسيا هي حلقة أخرى في سلسلة من الأزمات حدثت بتواتر متزايد منذ انهيار اتفاقات بريتون وودز وتحرير تحركات رأس المال. وهذه النتيجة أيدها شيوع عدم الاستقرار في العالم والأزمة الأخيرة التي طرأت على صناديق التغطية وعمليات التذبذب بحركة دائرية في أسعار صرف الدولار/الين التي تذكِّر بعمليات التهافت على سحب الروبيات الإندونيسية والروبل الروسي. وهناك اقتراح تضمنه التقرير ومفاده أن تتخذ البلدان الصناعية الكبرى تدابير توسعية وأن يتم عكس اتجاه السياسات الانكماشية في شرق آسيا وأن توفر اليابان مساعدات لتعجِّل بالانتعاش في المنطقة. ويتم حالياً إعداد مذكرة تتضمن تقييماً كمياً للصفقة المتعلقة بالنمو في المنطقة وعالمياً وستتم اتاحتها لاحقاً. وهناك بعض التدابير التي اتُخذت على صعيد السياسات العامة منذ إعداد التقرير، وتشمل خطة ميازاوا والتخفيضات في أسعار الصرف في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان وسياسات نقدية وضريبية أكثر ملاءمة وضعت في جنوب شرق آسيا تؤشر إلى الاتجاه الصحيح ولكن يلزم العمل أكثر من ذلك لاتقاء خطر انتكاس عالمي.

٤- ومن بين الاقتراحات التي قُدمت في **تقرير التجارة والتنمية**، ١٩٩٨ لإدارة الأزمة إدارة أفضل هناك أيضاً التوصية المتعلقة بـ "التجميد التلقائي للوضع الراهن" الشبيه بالتدابير الاحتياطية المتوخاة في إطار قواعد الغات. ومثل هذه الآلية من شأنها، إن هي اقترنت بسياسة الإقراض عند تسديد المتأخرات التي يتبعها صندوق النقد الدولي، أن تغني عن الحاجة إلى كفالات كبيرة الحجم، وتسهم في توزيع أعدل لتكلفة الأزمة بين المُقرضين والمقترضين، وتعطي البلد متنفساً لوضع خطة منظمة لإعادة جدول الديون والتفاوض عليها. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية اعترافاً متزايداً بأن تجميد الديون والإقراض عند تسديد المتأخرات قد يكونان ضروريين في بعض الظروف. وقد نوقشت هذه القضية من قِبل المدير الإداري لصندوق النقد الدولي وفي تقرير مجموعة الـ ٢٢ بشأن إدارة الإزمة المالية.

٥- وقال ممثل **الصين** إن **تقرير التجارة والتنمية** ١٩٩٨ يقدم تحليلاً دقيقاً لأسباب وإدارة ومنع الأزمات المالية. ودفع بالقول إن التحرير المالي لا ينبغي أن يعني تخلي الحكومات عن مسؤولياتها في مجال التنظيم المالي والمراقبة المالية. وقد بيَّنت التجربة أن النظام المالي والسلامة المالية لا يضمنها إلاّ وجود قواعد ولوائح مالية وعمليات إشراف على المصارف وعلى أسواق رأس المال. وإلا فإن فتح حساب رأس المال يفضي إلى انهيار النظام المالي ونشوب أزمة اقتصادية.

٦- ومضى يقول إن الصين قد تأثرت تأثراً شديداً بمفعول الأزمة جراء الانخفاض في الصادرات والاستثمار الأجنبي. ولمواجهة هذا الوضع، تم تعزيز اللوائح وعمليات الإشراف المصرفية من قِبل البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك قدمت الصين معلومات إلى الدول الأخرى في المنطقة، واشتركت في البرنامج الدولي للدعم المالي المقدم لشرق آسيا واتخذت تدابير لزيادة الطلب المحلي ابتغاء تنشيط النمو في الاقتصاد العالمي بما في ذلك تخفيض أسعار الصرف. وسوف يقوم البلد بتسريع وتعميق إصلاح نظامه الاقتصادي المحلي، فيما يستهدف الحؤول دون المخاطر المالية وتخفيف أثرها. وسيتم اللجوء بشكل مطّرد إلى التحرير المالي الخارجي عندما يحين الوقت لذلك.

٧- وللتقليل من عدم استقرار النظام المالي الدولي يتعين على جميع البلدان أن تعمل معاً من أجل درء التدفقات المالية القصيرة الأجل المفرطة والهجمات القائمة على المضاربة. وينبغي للبلدان الصناعية الكبرى أن توسع في نطاق الطلب المحلي فيها، وتفتح أسواقها وتسهم في تثبيت الاقتصادات الآسيوية التي تملك مع ذلك امكانات نمو كبيرة.

٨- وقال ممثل **سري لانكا** إنه على حين أن البلدان النامية تواصل اصلاحها الهيكلي اكتسب النقاش الدائر حول تحرير حساب رأس المال أهمية متجددة. وقد أبرزت الأزمة أهمية إجراء تحرير منظم وتدريجي لحساب رأس المال مع مراعاة الظروف المحددة السائدة في كل بلد على حدة.

٩- وهناك دروس عديدة أخرى استخلصت من الأزمة. أولها، أن البلدان ذات النظام المالي الهش نسبياً قد تأثرت تأثراً أشد من البلدان ذات النظم المالية الأقوى. وعلى هذا فإن الإشراف الكفوء الممزوج بالحيطة أمر له أهمية حاسمة. ثانياً، من الأهمية بمكان أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية متوافقة مع سياسة أسعار. وثالثاً، ينبغي أن يكون هناك تقاسم منصف للعبء المالي الناجم عن الأزمات فيما بين جهات الإقراض الخاصة والمقترضين وحكومة البلد المتأثر.

١٠- ثم إن السياسات الاقتصادية الكلية، في سري لانكا، قد ضمنت درجة معقولة من الاستقرار وهذه السياسات تشمل الإبقاء على البعض من ضوابط رأس المال، وتعزيز مراقبة نشاط الأسواق المالية وارتفاعاً في أسعار الفائدة القصيرة الأجل. وإن تركيز الاقتراض الأجنبي لسري لانكا بآجال استحقاق طويلة يعتبر عاملاً ايجابياً. ومع ذلك فإن البلد لن يسلم من الأثر السلبي غير المباشر للأزمة الشرق آسيوية التي اتخذت شكل فقدان الصادرات قدراتها على المنافسة إزاء البلدان التي خفضت قيمة عملتها وإزاء انخفاض الاستيراد من طرف البلدان التي تعاني من الأزمة وانخفاض في التدفقات الاستثمارية من هذه البلدان.

١١- وقال ممثل السنغال إنه بالنظر إلى ضخامة التدفقات الرأسمالية القائمة على أساس المضاربة في نظام مالي ألغيت منه الضوابط، أصبحت الأزمة الراهنة أزمة عالمية. وعلى حين أن ما من شك هناك في أن البلدان الآسيوية ستتغلب على الأزمة إن آجلاً أو عاجلاً إلاّ أنها تحتاج مع ذلك لدعم خارجي. وهناك اتفاق عريض على ضرورة اجتناب العودة إلى الحمائية ولكن النظام المالي الدولي يقتضي مزيداً من الشفافية وانضباطاً أكبر. ويلزم أن تستند السياسات الحكومية إلى الحيطة كما أن مما لا غنىً عنه قيام التضامن والتعاون العالمي.

١٢- وكان لا بد للجهود المبذولة في سبيل تحرير التحركات الرأسمالية من تحقيق توازن بين مصالح مختلف الجهات الفاعلة. وإن اقتراحات الأونكتاد الداعية إلى التقليل من عدم الاستقرار المالي وإلى اصلاح النظام المالي الدولي هي اقتراحات لها أهمية كبرى. ويلزم تقوية المراقبة الدولية التي تمارس على السياسات الاقتصادية الوطنية مع مراعاة مصالح البلدان النامية.

١٣- وفيما يتعلق بأفريقيا فإن الدرس الأساسي المستخلص من الأزمة مرتبط بالتنظيم المتسم بالحيطة. فأفريقيا تأثرت بصورة غير مباشرة بالأزمة عن طريق تدني أسعار السلع الأساسية الدولية. وهناك بلدان أفريقية عديدة بحاجة إلى تخفيف الدين والوصول بشكل أفضل إلى أسواق البلدان المتقدمة بغية مواصلة عملية الاصلاح الناجح فيها وتسريع النمو.

١٤- وقال ممثل سويسرا إن تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٨ يتضمن تحليلاً مفيداً للحالة الراهنة من منظور البلدان النامية. وهناك توافق عريض في الآراء بأن أسباب الأزمة تكمن في عدم كفاية السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك عدم كفاية الرقابة المالية والشفافية من ناحية والاختلال الهيكلي بما في ذلك استخدام الأموال القصيرة الأجل لتمويل القروض/الأصول الطويلة الأجل من ناحية أخرى. وقد أساء المستثمرون الدوليون تقدير المشاكل الهيكلية ويجب الآن أن يُتصدى لهذه المشاكل على سبيل الأولوية.

١٥- ويلزم تجنب الإجراءات التي لا تعالج إلا الظواهر أو التي هي إجراءات تضخمية الطابع نظراً لأنها ستفاقم نواحي العجز في الميزانية وتؤخر الانتعاش. والأثر الكامل الناجم عن الأزمة لم يتضح بعد وحتى البلدان المتقدمة ذاتها تأثرت الآن وهناك توجه دائم نحو تخفيض التنبؤات في النمو التي وضعت سابقاً. وإدارة الأزمة تستلزم التعاون المعزز فيما بين جميع البلدان وفيما بين المؤسسات الدولية.

١٦- وإن تحرير التجارة والتدفقات الرأسمالية يظل هدفاً متوسط الأجل، وأية قيود تفرض في هذه المجالات يجب أن تكون محدودة من حيث الزمان. وتحركات رأس المال الدولية بحرية تمثل عاملاً رئيسياً

في تنمية الاقتصادات الناشئة ولكن عند إدارة واتقاء الأزمات المالية على جهات الإقراض الخاصة أن تضع في الاعتبار نصيبها من المسؤولية، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد المحرر بحاجة إلى نظام فعال للمراقبة.

١٧- وقال ممثل ماليزيا إن العولمة لم تؤد إلى خلق الثروات والازدهار للجميع، بل وقع الاقتصاد العالمي ضحية لعملية عولمة سريعة، حيث إن الأزمة المالية آخذة في الانتشار من آسيا إلى مناطق أخرى. وقد تأثـــرت ماليزيـــا تأثراً سيئاً، اقترن بانخفاض الدخل للفرد انخفاضاً مفاجئاً من نحو ٠٠٠ ٥ دولار إلى ٠٠٠ ٣ دولار بسبب أثر مشترك تمثل في فقدان العملة لقيمتها بنسبة ٤٠ في المائة وتقلّص شديد في الاقتصاد الحقيقي. وتدابير التقشف التقليدية التي اتخذت لمكافحة الأزمة تسببت في البداية في مفاقمة الكساد الاقتصادي. وقامت الحكومة مؤخراً بتغيير سبيل العمل الذي اتبعته في مُحاولة منها عزل ماليزيا عن البيئة الخارجية المعادية بواسطة فرض ضوابط على القطع الأجنبي. بيد أنه يجب النظر إلى إجراء كهذا بوصفه تدخلاً أملته الطوارئ وليس بديلاً عن سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة؛ وسوف تتم إزالة هذه الضوابط التي فرضت فور مرور العاصفة وسيلزم الظفر بحل عالمي لمشكلة هي أساساً عالمية في طابعها.

١٨- وعلى المستوى الدولي، لم يزل النقاش الدائر حول سبل علاج الأزمة المالية العالمية يتلمس الطريق إلى الحل المناسب. إذ يلزم اصلاح البناء العام للنظام النقدي الدولي بإنشاء هيئة تنظيمية دولية تشرف على سير عمل أسواق رأس المال. ويلزم الأخذ الجاد بمقترحات دولية أخرى في مجال التعاون المالي مثل إنشاء مرفق دولي للإقراض على سبيل أنه الملجأ الأخير كما يقترح الأونكتاد ذلك.

١٩- والتدابير التي نفذتها ماليزيا بدأت تظهر نتائجها الايجابية متخذة شكل الزيادة في الاحتياطي وبوادر انتعاش أولى في الاقتصاد المحلي. وتظل ماليزيا، في الأجل الطويل، ملتزمة بالعولمة والتحرير.

٢٠- وقال ممثل كوبا إن عملية التحرير التقليدية وسياسات إلغاء الضوابط كانت لها أبعاد كارثية بالنسبة لاقتصادات شرقي آسيا، التي سرعان ما تأثرت بالعوامل الخارجية مثلما أنها كانت جذابة للتدفقات الرأسمالية الدولية. وتبين أن نظم وضع الضوابط فيها ونظمها الإشرافية عديمة الكفاءة في وجه المخاطر المتزايدة الناجمة عن التدفقات الرأسمالية الضخمة.

٢١- بيد أن الأزمة هي أزمة نظم، أسباب نشوئها خارجية وعواقبها عالمية وتعود على الانتاج والعمالة. ومع إلغاء الضوابط التنظيمية وتخفيف الرقابة على الأنشطة الاقتصادية والمالية تدنت إلى حد كبير إمكانيات تجنب أوضاع متأزمة من هذا القبيل. وبالنظر إلى ترابط الاقتصادات عالمياً تمثل المضاربة خطراً حقيقياً. ومن دواعي الأسى أن التكاليف الناجمة عن قصور الأسواق العالمية وعن تدابير كفالة المدينين يتحملها الأشخاص العاديون.

٢٢- ويلزم أن تبقى هناك إمكانية قيام البلد بإعلان وقف مؤقت لتسديد الديون ولفرض قيود على القطع الأجنبي لمواجهة هجمة تـُشـّن على عملته. ويلزم تعزيز دور الدولة في الاقتصاد وإعادة النظر في الوظائف التي تؤديها مؤسسات بريتون وودز.

٢٣- وهناك بلدان نامية عديدة بحاجة إلى أن يتاح لها الوصول الأفضل للتمويل الخارجي الرسمي وأن تظفر بحل لمشكلة دينها الخارجي وأن يتحسن وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة. وإن كوبا ما انفكت تعاني منذ ما يزيد على ٣٧ سنة من حصار اقتصادي وتجاري ومالي مفروض عليها.

٢٤- وقال ممثل غواتيمالا إن الاقتراحات بشأن مراقبة ومنع الأزمات المالية الدولية التي وردت في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ بالغة الأهمية. فجميع البلدان النامية تشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة الحالية، ورغم أن المنطقة الفرعية لأمريكا الوسطى لم تتأثر بشدة حتى الآن، إلاّ أنه تم الاحساس ببعض الأثر السلبي بسبب الهبوط في الأسعار الدولية للسلع الأساسية.

٢٥- إن العولمة تشكل اتجاهاً لا رجعة فيه ينطوي على إمكانات كبيرة لتنمية جميع الأطراف المعنية وإن اشتملت أيضاً على خطر متزايد من حدوث أزمات مالية دولية، ومن هنا أهمية التشخيص الذي قدمته أمانة الأونكتاد. ومما يحظى باهتمام وترحيب بصفة خاصة اقتراحات إنشاء مرفق جديد هو مرفق "المقرض الأخير" والسماح للبلدان التي تتعرض لهجمة مضاربة حادة بإعلان تجميد للدين من جانب واحد على أساس معايير مماثلة لتلك الواردة في الفصل ١١ من قانون الإفلاس بالولايات المتحدة. وقد سبق لحكومة كوستاريكا أن طبقت بنجاح إجراء من هذا الطابع. كما ستولي غواتيمالا النظر الايجابي في تدابير أخرى اقترحها الأونكتاد لمنع الأزمات، مثل زيادة المعلومات والشفافية وتعزيز الإشراف على النشاط المالي ورصده، ومراقبة أنواع معينة من التدفقات المالية. كما ينبغي مواصلة تدعيم دور الأونكتاد في تحليل النظام المالي الدولي وفي اقتراحات اصلاحه.

٢٦- وقال ممثل النرويج إن الأزمة الأخيرة أوضحت أن عملية العولمة، وإن أسهمت بشكل ملموس في النمو والتنمية، قد رافقتها أيضاً مخاطر وأخطار. وينبغي تحسين إدارة عملية العولمة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان اتاحة الفرصة أمام كافة البلدان للتمتع بثمار العولمة، مع تخفيف الآثار الضارة المحتملة لهذه العملية.

٢٧- إن البنيان المالي الدولي في حاجة إلى تحسين. وينبغي أن تكون توصيات السياسة العامة للمؤسسات الدولية أكثر ترابطاً. وفي هذا السياق يمكن الآن وبسهولة أكبر تبين وجود تآزرات، بالنظر إلى أن التيار الرئيسي للفكر الاقتصادي العالمي يقترب من آراء الأونكتاد. غير أنه ينبغي عدم كبح الصوت المستقل.

٢٨- إن وجود قطاع مالي سليم وإدارة جيدة واستثمارات اجتماعية عريضة القاعدة واحترام حقوق الإنسان والشفافية في كل من القطاعين العام والخاص هي عوامل تفضي على الصعيد الوطني إلى النمو والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. إن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها الصحة والتعليم، تدر أعلى العوائد. ولذا ينبغي للبلدان المتقدمة والنامية تقديم التزام متبادل بتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية.

٢٩- لقد أوضحت الأزمة الآسيوية أنه حتى الاقتصادات الجيدة الإدارة تكون معرضة لخطر الصدمات الخارجية. وثمة حاجة إلى توفير بيئة خارجية أكثر دعماً، مع مخططات لتخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة نصيب تدفقات رأس المال الموجهة إلى الاستخدامات الانتاجية لا إلى

تحقيق مكاسب مضاربة قصيرة الأجل. إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل أهم مخطط بنّاء متعدد الأطراف حتى الآن، لكن يلزم اتخاذ تدابير إضافية. لقد اعتمدت النرويج استراتيجية لتخفيف عبء الدين شملت، إلى جانب دعم المخططات الحالية المتعددة الأطراف، تدابير ثنائية لتخفيض الديون. وينبغي للأمم الأخرى الدائنة أن تضع ترتيبات مماثلة. إن العمل التحليلي الجيد لأمانة الأونكتاد يحتاج إلى ترجمته إلى نصيحة فعالة في مجال السياسة العامة تقدم إلى فرادى البلدان لكي تتمكن حكوماتها من اعتماد سياسات متحسبة للمشاكل لتلافي الآثار الضارة للعولمة.

٣٠- وقال ممثل مصر إن عدم الاستقرار المالي حدث بتواتر متزايد في التسعينات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وفي حين أن الأزمات المالية اتخذت عادة شكلاً واحداً في البلدان المتقدمة، إلا أنها اتخذت في البلدان النامية أشكالاً عديدة، منها حدوث اضطرابات واسعة الانتشار في الأسواق المالية وفوضى في الأسعار العملات وأزمات للديون الخارجية. ومن الملامح المشتركة للأزمات المالية المختلفة أنه سبقها تحرير التمويل المحلي وحساب رأس المال، وفجرها التحول المفاجئ في اتجاه التدفقات المالية بسبب سلوك القطيع للمستثمرين والدائنين. وفي حين أن التدفقات إلى الداخل اجتذبتها عوامل محلية فإن التدفقات إلى الخارج فجرتها عوامل خارجية. ولذا ينبغي عدم اعتبار السياسات المحلية هي السبب الوحيد للأزمة. وفضلاً عن ذلك، فإن الواقع الذي يفيد بأن البلدان التي اتبعت سياسات تدخلية لم تمر بأزمات مماثلة يشير إلى أن إلغاء توجيه الدولة للتدفقات والاستثمارات المالية الخاصة يمكن أن يكون خطراً.

٣١- وبما أن التحول المفاجئ في اتجاه التدفقات المالية تسبَّب في مشاكل سيولة حادة، فإن ثمة حاجة إلى مُقرِض دولي أخير، وينبغي أن تتاح للبلدان التي تواجه أزمة إمكانية اللجوء إلى تجميد الدين. وفي الأزمة الأخيرة، لم ترد المساعدة التي نسقها صندوق النقد الدولي إلا بعد انهيار العملات، واتخذت شكل كفالات تحمي الدائنين وتضع كل العبء تقريباً على المدينين.

٣٢- إن الرقابة العالمية لم تنجح في منع الأزمات المالية بسبب الاختلال الكامن في طبيعتها. فطرائقها لا توجَّه بكفاية إلى الاستجابة لآثار التحولات في السياسة النقدية وأسعارالصرف في البلدان الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تمارس نفوذاً قوياً على التحركات الدولية لرأس المال. لقد تخلفت الإدراة في مجال التمويل العالمي عنها في مجال التجارة العالمية.

٣٣- إن الاصلاحات المالية على الصعيد الوطني لم توفِّر حصانة كاملة ضد الأزمات المالية الناشئة عن النظام العالمي، وإن كان يمكنها أن تحد من الآثار. وينبغي التفكير في وضع ضوابط لتنظيم التدفقات الدولية للاستثمار في حوافظ الأوراق المالية، بالنظر إلى أن هذه التدفقات تحركها بشكل متزايد دوافع إمكانية تحقيق مكاسب مالية قصيرة الأجل لا توقعات الشركات والبلدان على المدى الطويل. وفي ظل هذه الخلفية تستحق الاقتراحات الواردة في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ من أجل اصلاح النظام المالي الدولي مزيداً من النقاش في مختلف المحافل الدولية وخاصة في سياق اصلاح المؤسسات المالية الدولية.

٣٤- وقال ممثل بولندا إن الاقتصاد البولندي، وبعد تسع سنوات من العلاج بالصدمات، يظهر الآن بعض النتائج المبشرة، منها النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٧ وزيادة في الاستثمار وانخفاض التخضم وتحقيق أداء تصديري قوي وهبوط البطالة إلى ما دون ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨ وارتفاع دخل الأسر المعيشية والاستهلاك الخاص.

٣٥- إلا أن ذلك رافقته عجوزات في التجارة وميزان المدفوعات، وقد يتباطأ نمو الصادرات بالنظر إلى انخفاض الطلب الخارجي وخاصة في الاتحاد الأوروبي، وتقييم العملات. وبالرغم من وجود عبء كبير للدين الخارجي، حقق البلد تراكماً ملموساً في احتياطيات النقد الأجنبي، وشكّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً هاماً في تحويل الاقتصاد إلى نظام قائم على السوق. وسوف تتأثر بولندا أيضاً بالأزمة الحالية بالنظر إلى النصيب العالي نسبياً من السلع الأساسية الأولية في صادراتها، مما يجعل البلد، مثله مثل معظم الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال، معرضاً لعدم الاستقرار في الأسعارالدولية لهذه السلع.

٣٦- وقال ممثل أوغندا إن انتشار الأزمة الاقتصادية الحالية أظهر الخطر الكامن في العولمة. ومن أجل الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، يجب على البلدان أولاً أن تحقق قدراً معيناً من التنمية الاجتماعية وتنمية البنية الأساسية المادية وزيادة الانتاجية الزراعية واحتياز القدرات التكنولوجية والإدارية وإنشاء المؤسسات لتنظيم وتيسير عمل الأسواق. وقبل الأزمة، كان المذهب الاقتصادي المحافظ يرى أن حدوث عجز في الحساب الجاري أمر مقبول يمكن احتماله إذا نبع من الاستثمار مقابل الاستهلاك وإذا جاء نتيجة أنشطة القطاع الخاص. وأظهرت الأزمة العالية وهم هذا الاعتقاد.

٣٧- لقد نجح الكثير من أقل البلدان نمواً في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، لكن ذلك لم يصاحبه دائماً معدلات نمو أسرع، وأدت الاصلاحات الاقتصادية إلى ارتفاع البطالة. وفضلاً عن ذلك، ظلت الصعوبات التي تواجه أقل البلدان نمواً في جذب التمويل الخارجي الخاص تمثل مشكلة حرجة، وخاصة بالنظر إلى الركود المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل خطوة هامة، لكن تخفيف عبء الدين في ظل المبادرة ينبغي أن يتم بسرعة أكبر وبأقصى قدر من المرونة. ومن الدروس المستقاة من الأزمة أن التحرير الكامل لتدفقات رأس المال زاد من عدم استقرار التدفقات القصيرة الأجل لكنه لم يفعل الكثير لزيادة الاستثمار والنمو. وثمة درس آخر هو أن السوق الحرة وحدها لا يمكن أن يُتوقع منها أن تؤدي إلى نتائج مثلى في التطور الاجتماعي. إن على الأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في الإسهام في مناقشة هذه القضايا وفي اقتراح الحلول.

٣٨- وقال ممثل البرازيل إنه بالرغم من تدابير الحرص في مجال السياسة العامة، تأثرت البرازيل بالأزمة الدولية الحالية من خلال خروج رأس المال وحدوث هجوم وشيك على عملتها. إن الأسباب دخيلة كلية وتتصل بعدم استقرار التدفقات المالية لرأس المال على نطاق العالم. ولذلك تلبدت أجواء توقعات التنمية في البرازيل ومعظم البلدان الأخرى لأمريكا اللاتينية بالغيوم، رغم أن سياساتها الاقتصادية حظيت بإشادة واسعة لسنوات كثيرة.

٣٩- وحين يقع بلد نام في مأزق من هذا القبيل، فمن المشروع تماماً لحكومته أن تدافع عن اقتصاده وأن تطلب إجراءً منسقاً دولياً في مجال السياسة العامة. ولذلك ينبغي لزعماء العالم في هذه الحالة العمل بشكل مشترك لتعزيز التنسيق المتزايد للسياسات النقدية وتحسين وتدعيم المؤسسات المالية الدولية. وثمة حاجة أيضاً إلى استراتيجية عالمية لمنع الأزمات.

٤٠- وقال ممثل **بلغاريا** إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، بتحليله المتعمق لأزمة شرق آسيا، من أفضل التقارير التي أعدها الأونكتاد وله أهمية خاصة للبلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال، إذ يعالج الأزمة من منظور عالمي وليس كظاهرة محلية. إن العدوى الممكنة ليست فقط مشكلة للبلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، بل هي أيضاً مشكلة حتى للبلدان المتقدمة. وهذا أحد الجوانب السلبية للعولمة.

٤١- ومنذ بداية عام ١٩٩٧، نفذت بلغاريا عدداً من الاصلاحات الهيكلية بدعم من المؤسسات المالية الدولية. ويتوقع أن تفضي هذه الاصلاحات إلى تحسن في الأداء الاقتصادي للبلد في الأعوام القادمة.

٤٢- وينبغي الاستمرار في تحليل أثر الاضطراب المالي الدولي الأخير وآثار الترابط العالمي على الاقتصادات الانتقالية في الاصدارات المقبلة لتقرير التجارة والتنمية. إن القضايا المتصلة بالترابط بين البلدان المارة بمرحلة انتقال والبلدان النامية لها لياقة خاصة في هذا المجال.

٤٣- وقال ممثل **جنوب أفريقيا** إن الأزمة المالية الجارية ليست نهاية المعجزة الآسيوية، بل هي تصحيح بنيوي يخدم، بعد بعض إعادة الهيكلة في البلدان المتأثرة بها، في تعزيز قدرة آسيا على المنافسة مستقبلاً. إن اقتصاد جنوب أفريقيا قد يتأثر من مضاعفات الأزمة في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا. لقد هبط سعر الصرف كما هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطاً ملموساً في جنوب أفريقيا. وقد استقرت الأسواق المحلية الآن لكن من الخطورة بمكان تخفيض أسعار الفائدة المحلية قبل عودة الاستقرار إلى الأسواق الدولية.

٤٤- ويتعين اصلاح البنيان المالي الدولي بطريقة تجعل أنشطة الأسواق المالية وتدفقات رأس المال أكثر شفافية. لقد كشفت الأزمة الآسيوية أوجه الخلل في النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب إطاراً تنظيمياً يهدف إلى تجنب المضاربة المفرطة وتدفقات رأس المال غير القابلة للاستمرار. كما يتعين ربط السياسة الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

٤٥- وثمة حاجة إلى وجود آليات ونظم للمعلومات وتوافر المساعدة التقنية لمنع الأزمات المالية وتحييد آثارها، ولإجراء اصلاح للنظام النقدي والمالي الدولي يشمل آلية رقابية متعددة الأطراف. وينبغي للأونكتاد أن يواصل القيام بدور رئيسي في تحليل وإدارة وحل الأزمة الحالية والقضايا البنيوية الواردة فيها.

٤٦- وقال ممثل **الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة** إن الأزمة المالية الأخيرة أثَّرت تأثيراً خطيراً على مستوى العمالة في أنحاء العالم. ففي آسيا وحدها، تسبَّب الاضطراب الاقتصادي في زيادة البطالة بمعدل ١٠ ملايين شخص، واضطرت أشد الفئات ضعفاً في المجتمع إلى تحمل العبء الأكبر من المحنة الاقتصادية.

٤٧- ولمنع هذه الآثار الضارة من امتدادها أكثر من ذلك، فإن أي إجراء دولي في مجال السياسة العامة لتحسين أداء الأسواق المالية ينبغي دمجه في الاستراتيجيات الدولية لاستئصال الفقر. وثمة قضية أساسية في هذا الصدد هي إعادة تعريف دور ومسؤوليات مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة بازل المعنية بالاشراف المصرفي.

٤٨- وضماناً لإلغاء الضغوط الحمائية وحصول العمال على فرصة عادلة للاستفادة من تحرير التجارة، ينبغي أن تتضمن اتفاقات التجارة الدولية بنداً اجتماعياً يمنح مجموعة من الحقوق الأساسية للعمال تطبَّق عالمياً.

٤٩- وتحدَّث ممثل أوروغواي بصفته رئيساً للنقاش غير الرسمي بشأن البند ٤، فقال إن المناقشة كانت جمة الفائدة. فقد أوضحت المناقشة أن ملامح كثيرة في الأزمة الحالية عالمية الطابع وإن اختلفت مظاهرها عبر البلدان. وعليه لا يمكن استحداث نماذج قابلة للتطبيق عالمياً. وثمة درس هام مستمد من الأزمة هو دور العوامل البنيوية الدخيلة على الاقتصادات الوطنية. وهناك أمثلة عديدة تبين أن الجهود الوطنية على مر السنين لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتطوير النظام المالي المحلي لا تكفي لحماية بلد ما من الأزمات المالية حين تكون البيئة الخارجية غير مواتية. وينبغي توجيه السياسات الوطنية للتغلب على الأزمة ليس فقط صوب استعادة التوازن الاقتصادي الكلي ودعم النظام المالي المحلي، بل أيضاً لاستعادة النمو وجذب تدفقات جديدة لرأس المال، في حين يلزم بذل جهود دولية لتحسين البيئة الخارجية. ومن الأمور الحيوية أيضاً على الصعيد الدولي تحسين أعمال الرصد والاشراف على تدفقات رأس المال، وخاصة تدفقات المضاربة قصيرة الأجل.

٥٠- وقد أصبح واضحاً أن النظام المالي الدولي يعاني من بعض القصور والعيوب والقيود وأن بنيانه يحتاج إلى اصلاح. لقد ظهرت مواقف متميزة بشأن حجم ونطاق الاصلاحات، مع اقتراحات تتراوح بين إجراء تحسينات هامشية على القواعد والأنظمة الحالية، مروراً بإجراء تغييرات أشد جذرية في المؤسسات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، إلى إنشاء سلطة مالية دولية جديدة لها مهام تتجاوز مهام الهيئات القائمة. إن عقد اتفاقات مالية إقليمية يمكن أن يكون عنصرا مكملا مفيدا لجهود الاصلاح على الصعيد العالمي.

٥١- لقد اختير عامل غياب مقرض أخير باعتباره يشكل ضعفاً رئيسياً في النظام الحالي. وفي حين يرى البعض أن هذه المهمة ينبغي ادراجها في نظام مؤسسي بعد اصلاحه، تساءل البعض الآخر عن جدوى الاقتراح وأكدوا على الحاجة إلى أدوات أفضل لمنع الأزمات المالية أو تطويقها. وينبغي أن يضع المقرض الأخير في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً التي تعجز في حالات كثيرة عن جذب رأس المال الخاص.

٥٢- وفي النقاش بشأن التدابير الوقائية التي يمكن أن تتخذها البلدان التي تواجه مشاكل تنتج عن عدم الاستقرار المالي الدولي، أشير إلى تدابير الضمان المتاحة في الاتفاقات التجارية. وفي حين ترى بعض الوفود أن التجميد المؤقت للديون يمثل إجراءً هاماً ينبغي النظر فيه في حالة الطوارئ، أشار البعض الآخر إلى إدخال ضوابط على حركة رأس المال قصير الأجل، أو تأجيل السداد أو فرض ضرائب على تدفقات رأس المال باعتبارها امكانات لإدارة أو منع الأزمات المالية على نحو أفضل. غير أن بعض الوفود أعربت عن اعتقادها بأن هذه التدابير ستحقق عكس الأثر المرجو. ومن ناحية أخرى، يلزم الأخذ بشفافية أكبر وتوفير معلومات أفضل عن أنشطة الأسواق المالية ضماناً لأن تؤدي هذه الأسواق عملها بكفاية.

٥٣- وكان هناك اتفاق واسع على أن التجارة الدولية ليست سبباً للأزمة بل يمكنها على العكس أن تساعد في التغلب عليها. ولذلك فإن ثمة حاجة إلى تجنب اللجوء إلى الحمائية استجابة لآثار الأزمة.

٥٤- لقد بيّنت الأزمة أن الأونكتاد يمكنه أن يقدم اسهاماً هاماً في التحليل والسياسات في ميدان المال والتمويل الدوليين. وقد وفرت الأمانة تحليلاً سليماً مستقلاً للأزمة جاء في حينه. ولا ينبغي فقط تدعيم الولاية الحالية للمنظمة في هذا المجال بل ينبغي للأونكتاد أن يسهم أيضاً في وضع تدابير وطنية ودولية لمنع الأزمات المالية والمشاركة بنشاط في إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي مركّزاً على ترابط التجارة والتمويل والتنمية.

- - - - -